# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٦٨

الخميس ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك


الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة لوكاس (لكسمبرغ).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

**البند ٣٢ من جدول الأعمال**

**دور الماس في تأجيج النزاعات**

**رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة يحيل بها تقرير عملية كيمبرلي إلى الجمعية العامة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٠٩/٦٤** (A/65/607)

**مشروع القرار** (A/65/L.52)

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل لعرض مشروع القرار (A/65/L.52).

**السيد هيرش** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أتولى رئاسة عملية كيمبرلي لهذا العام بالنيابة عن دولة إسرائيل. إن قيادة عملية بهذه الأهمية مسؤولية ضخمة، فهي تضم عدداً كبيراً من أصحاب المصلحة، وتمس حياة الملايين حول العالم. ومن وجهة نظري الشخصية والمهنية، وجدت ذلك صعباً ومفيداً ومرهقاً وممتعاً.

لقد ركزنا، ونحن نسترشد بهدف حماية مصداقية عملية كيمبرلي، على التعاون مع جميع المشاركين وعلى تعزيز أهدافها المهمة. ومن أجل ذلك الغرض، وبوصف إسرائيل رئيسة العملية، فقد عملت عن كثب وبشكل ثابت مع المجتمعات التي تعتمد على الماس في معيشتها ورفاهيتها، من أجل كفالة عدم استخدام هذا المعدن النفيس كأداة للقمع والاستغلال. وقد كان مصدر سرور وشرف لنا أن نستضيف المئات من الممثلين في اجتماعات ما بين الدورات والاجتماعات العامة. ويمثل هؤلاء الممثلون ٥٠ من البلدان ومنظمات المجتمع المدني وصناعة الماس العالمية.

وبوصفنا الرئيس، عملنا ليس فقط من أجل المحافظة على المعايير الأساسية لعملية كيمبرلي، بل أيضاً من أجل تعزيز قدراتها من خلال تقديم ثلاث مبادرات شاملة،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

اعتُمِدت جميعها بتوافق الآراء. ومن شأن هذه المبادرات، بين أمور أخرى، أن تحسن إنفاذ تدابير مكافحة تجارة الماس المؤجج للنزاع من خلال التعاون مع منظمة الجمارك العالمية، كما أرست هذه المبادرات الأساس لهيئة إدارية تقنية تساعد الرؤساء المتناوبين في إدارة العملية بغض النظر عن مواردهم. وستجعل هذه التدابير عملية كيمبرلي بلا شك أكثر قوة بتحسين قدراتها التشغيلية.

وقد شمل عملنا هذا العام أيضاً توفير المعلومات لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبريا وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار. وبصفتنا رئيساً للعملية، أصدرنا التوجيهات للجان عملية كيمبرلي ذات الصلة بتقديم المعلومات المطلوبة، الأمر الذي أسهم بصورة مباشرة في تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٨٩٣ (٢٠٠٩) و ١٩٠٣ (٢٠٠٩).

وركزت إسرائيل تركيزاً عميقا على إيجاد حل لمسألة صادرات الماس الخام من منطقة مارانج في زمبابوي. ويساورني القلق لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طريقة المضي قدماً. ولا تزال الجهود جارية للتغلب على هذه المشكلة. وإن لم يحالفنا النجاح، فسوف أقدم توصيةً بأن تتخذ الرئاسة القادمة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كل التدابير اللازمة للتوصل إلى حل طويل الأجل بشأن هذه المسألة.

ولم يمنع عدم التوصل إلى توافق في الآراء – وهو أمر يؤسف له – إسرائيل من اتخاذ قرارات مثيرة للجدل لها أهمية كبيرة في مكافحة صادرات الماس الخام من منطقة مارانج التي لا تمتثل لمعايير نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وهذه القرارات، التي يدعمها أعضاء عملية كيمبرلي، ذات أهمية حيوية للحفاظ على نزاهة العملية ومصداقيتها. وهي تمثل معالم هامة، حيث لا تزال البلدان الأعضاء ثابتة في تمسكها بهذه القرارات على الرغم من عدم وجود توافق في الآراء حاليا. وينبغي أن يكون ذلك بمثابة مصدر فخر لعملية كيمبرلي وإشعار لمنتقديها. ولا تزال ضوابط عملية كيمبرلي صامدة على الرغم من الحوافز الاقتصادية القوية المناقضة لها، وهو ما يثبت للمستهلكين في جميع أنحاء العالم أن العملية أداة هائلة وجهة مُنَظِّمة فعالة.

ونيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/65/L.52 المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها“. ويحظى مشروع القرار بتأييد طائفة واسعة من الدول الأعضاء. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الوفود على ما قدمته من إسهامات مهنية وبناءة في المفاوضات بشأن مشروع القرار. وقد أدى عملنا الجماعي إلى مشروع قرار سينهض بالأهداف الأساسية لعملية كيمبرلي.

ومشروع القرار شاهد على الأهمية التي يوليها مجتمعنا العالمي للحد من الاتجار بماس تمويل النزاعات ومنعه من تأجيج العنف وعدم الاستقرار. ومن خلال مشروع القرار، نحن عازمون على مواصلة جهودنا الجماعية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة وكفالة السلام والأمن والسلامة للجميع.

وتترك إسرائيل لخلفها في الرئاسة عملية كيمبرلي وقد ازدادت قوة وفعالية في ظل وجود قنوات واضحة ومحددة للمضي قدما في العملية. وما كان ذلك ليحدث لولا تعاون ودعم جميع المشاركين الذين يشكلون الفسيفساء الفريدة من نوعها التي تسمى عملية كيمبرلي. وأود أن أشكر زملائي من البلدان الأعضاء وائتلاف المجتمع المدني والمجلس العالمي للماس على دعمهم. لقد كان امتياز حقيقي لي أن أخدم معهم، تحقيقا لمصلحة المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالرئيس المقبل، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعرب عن أطيب تمنياتي لها بالنجاح في قيادة هذه العملية الهامة.

**السيد دو باسومبيير** (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

والاتحاد الأوروبي، الذي يشارك كعضو واحد في عملية كيمبرلي، يود أولا أن يرحب بنتائج رئاسة إسرائيل للعملية في عام ٢٠١٠ بقدر ما تظهر قدرة العملية على مواجهة التحديات الجديدة على نحو فعال.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح أن الأدوات التي تجعل نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ فريدة من نوعها قد تم تعزيزها أكثر في هذا العام المنقضي. وكفلت العملية شفافية الإحصاءات المتعلقة بإنتاج الماس وتجارته واستمرت، من خلال نظامها لاستعراض الأقران، في رصد تنفيذ النظام. والاتحاد الأوروبي، بصفته رئيس الفريق العامل المعني بالرصد، يشجع على استمرار التزام المشاركين بالتدقيق من خلال زيارات الاستعراض لعملية كيمبرلي، فضلا عن تقديم تقارير سنوية موضوعية. ويود الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص أن يعرب عن تقديره لبيلاروس وبنغلاديش والهند على استضافة زيارات الاستعراض، ولبوتسوانا وكندا وليسوتو وأوكرانيا والولايات المتحدة على توجيهها الدعوة إلى القيام بزيارات استعراض.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بتعزيز التعاون في تنفيذ عملية كيمبرلي وإنفاذها، وهو ما يمثل خطوة هامة إلى الأمام لأنه سيشجع على المزيد من التعاون بين وكالات الإنفاذ الوطنية والهيئات الدولية مثل منظمة الجمارك العالمية. وهذا مجال رئيسي لعمل عملية كيمبرلي، لأن مصداقية نظام إصدار الشهادات، باعتباره عملية دولية، تتوقف في نهاية المطاف على التنفيذ والإنفاذ الفعالين من قبل المشاركين فيه.

وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يدعم بنشاط جهود عملية كيمبرلي لتطوير أدوات جديدة من أجل التكيف مع البيئة المتغيرة. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بوضع قواعد وإجراءات جديدة تحت قيادة الاتحاد الروسي وتنفيذ أنواع جديدة من الأدوات، مثل تدابير اليقظة الدولية بالاستفادة من بصمات قطع ماس معينة. والاتحاد الأوروبي يعتقد اعتقادا راسخا أن تحقيق الاتساق في استخدام هذه الأدوات سيعزز قدرة عملية كيمبرلي على التصدي للاتجار غير المشروع بماس تمويل النزاعات، ويدعو جميع المشاركين إلى تكثيف الجهود المبذولة في هذا الصدد. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضا إجراءات عملية كيمبرلي للتصدي للتحديات التي يشكلها تطوير نظام مؤخرا للاتجار عبر الحدود عن طريق شبكة الإنترنت.

والأنشطة التي قام بها المتمردون مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في كوت ديفوار تذكرنا بالتهديد المستمر الذي قد يشكله ماس تمويل النزاعات على الاستقرار والأمن الإقليميين. وفي هذا السياق، فإن استمرار مشاركة عملية كيمبرلي ورصد إنتاج الماس في كوت ديفوار في ضوء قرار مجلس الأمن ١٨٩٣ (٢٠٠٩) يلقي مزيدا من الضوء على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به العملية في معالجة أزمات محددة حيث يمكن أن يؤثر إنتاج الماس والمتاجرة فيه على السلم والأمن. وحوار عملية كيمبرلي مع غينيا والمشاركة المستمرة مع غانا وليبريا بموجب القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) يعززان التعاون الإقليمي بهذا الخصوص. وينبغي أن يستمر هذا التعاون. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضا

العمل مع جيران كوت ديفوار غير الأعضاء في العملية لكي يشاركوا في مكافحة ماس تمويل النزاعات.

لقد كان التحدي الأكثر تعقيدا لمصداقية عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٠ مرتبطا بتنفيذ ما يسمى قرار سواكوموند وخطة العمل المشتركة للتصدي لمؤشرات عدم الامتثال في منطقة مارانج للتعدين في زمبابوي. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى القيام بدور نشط وبناء في تنفيذ خطة العمل المشتركة التي يبدو أنها تمثل اختبارا هاما للحوكمة الاقتصادية والاستقرار في زمبابوي. والاتحاد الأوروبي يرحب بالتقدم الكبير الذي حققته في زمبابوي في المضي قدما نحو بلوغ الهدف المتمثل في الامتثال الكامل لعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في حقول الماس في مارانج، مع الإشارة إلى ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات، ولا سيما فيما يتعلق بتنظيم التعدين الحرفي ومنع عمليات التهريب المنهجي الواسع النطاق.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي الجهود الكبيرة التي بذلها المشاركون للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ عملية كيمبرلي في مارانج ويدعو زمبابوي إلى مواصلة العمل بصورة بناءة مع هذه العملية على أساس مشروع القرار الذي قدمه رئيس العملية، والذي يوفر ترتيبا عمليا لتنفيذ نظام إصدار شهادات المنشأ في مارانج. كما يدعو الاتحاد الأوروبي المشاركين في العملية إلى تحسين التعاون الإقليمي وتنفيذ تدابير اليقظة الدولية من أجل احتواء تدفق الماس غير المشروع من مارانج.

والاتحاد الأوروبي مستعد لدعم تنفيذ قرار يتخذ بتوافق الآراء كعنصر أساسي لحماية نزاهة عملية كيمبرلي وكفالة مساهمة الماس المستخرج من مارانج في التنمية الاقتصادية في زمبابوي وعدم تغذيته للمزيد من أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي عام ٢٠١٠، أظهر المجتمع الدولي تصميمه على العمل بشكل جماعي وبطريقة بناءة من خلال عملية كيمبرلي، بوصفها أداة مبتكرة لمنع الماس من تأجيج الصراعات، وفي نهاية المطاف، المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في البلدان النامية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن امتنانه لإسرائيل على قيادتها للعملية. ونرحب ترحيبا حارا الآن بجمهورية الكونغو الديمقراطية بصفتها الرئيس القادم لعملية كيمبرلي ونؤيد اختيار الولايات المتحدة لرئاستها في عام ٢٠١٢.

**السيد ريفارد** (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن كندا.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا العميق لإسرائيل على رئاستها عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى الاجتماعات ما بين الدورات والاجتماعات العامة، نظم الرئيس اجتماعين استثنائيين في سانت بطرسبرغ وبروكسل سعياً إلى التوصل إلى اتفاق بشأن شروط تصدير الماس من مناجم مارانج في زمبابوي. ومع استمرار المفاوضات، نشيد بالالتزام الراسخ للرئيس المنتهية ولايته بإيجاد حل مُرضٍ لكل الأطراف.

ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لنرحب بجمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها الرئيس المقبل، وهي أول دولة أفريقية ناطقة بالفرنسية تضطلع بذلك الدور. ونتطلع إلى الانخراط مع جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العام المقبل ونحن نواصل النهوض بتنفيذ نظام إصدار شهادات المنشأ. ونأمل أن يتم اختيار نائب الرئيس لعام ٢٠١١ في الوقت المناسب. واسمحوا لي أيضاً بأن أهنئ سوازيلند بقبولها المشروط في عملية كيمبرلي.

(تكلم بالفرنسية)

وترحب كندا بالتقدم المحرز هذا العام في المسائل المتعلقة بالإنفاذ. ويسرنا جدا أن نشارك في استضافة حلقة دراسية بشأن تحديات وفرص الإنفاذ على هامش اجتماع ما بين الدورات في حزيران/يونيه. ونعتقد أن لهذا العمل أهمية بالغة في تحسين فعالية نظام إصدار شهادات المنشأ، وقد شجعتنا المشاركة الواسعة والحماس العام لهذه المبادرة. ونشيد بالجهود التي قام بها رئيس عملية كيمبرلي من أجل المزيد من التعاون والتضافر مع منظمة الجمارك العالمية.

كما نقدر التقدم الكبير المحرز في إعداد واعتماد قرارات إدارية مهمة لعملية كيمبرلي هذا العام تتعلق تحديداً بإجراءات احترام السرية وتقديم بيانات معدة على أساس شهادات عملية كيمبرلي. وسعدت كندا كثيراً، بوصفها من المدافعين منذ زمن طويل عن إنشاء أمانة دائمة لعملية كيمبرلي، باتفاق المشاركين على إنشاء لجنة مخصصة لمواصلة النظر في هذه المسألة.

وبالرغم من عناصر التقدم هذه، فإننا نعتقد أن عملية كيمبرلي تواجه لحظة حرجة من لحظات وجودها. فقد كشفت المناقشة المثيرة للاستقطاب بشأن زمبابوي أوجه القصور العميقة التي تشوب قدرة عملية كيمبرلي على التصدي بفعالية وفي الوقت المناسب لحالات عدم الامتثال. وتظل كندا قلقة بسبب تنفيذ زمبابوي الجزئي لخطة العمل المشتركة المتفق عليها في الجلسة العامة لعام ٢٠٠٩، وبسبب الإجراءات غير المأذون بها التي اتخذها مراقب عملية كيمبرلي في زمبابوي. ونأمل أن تفضي المفاوضات الجارية مع زمبابوي إلى نتيجة مرضية للطرفين، ونظل ملتزمين بالتعاون البناء مع زملائنا لبلوغ تلك الغاية. بيد أننا نحذر بشدة من اعتماد منظور قصير المدى بهذا الشأن؛ ويجب عدم التضحية باستمرار بقاء عملية كيمبرلي على المدى الطويل من أجل حلول مؤقتة.

ويساورنا القلق بسبب تآكل احترام مراقبي المجتمع المدني لدى عملية كيمبرلي. ويجب السماح لكل الأطراف بالمشاركة الحرة في الأنشطة المرتبطة بالعملية بدون خوفٍ من المضايقات أو الانتقام. ونعتقد اعتقاداً جازماً أن الطابع الثلاثي الأطراف للعملية هو سمة مقدسة؛ وبدون مشاركة المجموعات الثلاث من أصحاب المصلحة ينتفي وجود مؤسسة عملية كيمبرلي.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد قررت كندا أن تشترك في تقديم مشروع القرار هذا العام (A/65/L.52) بالرغم من أوجه القصور المتعلقة بمضمون الوثيقة. فعلى وجه الخصوص، نحن نأسف لأن مشروع القرار لا يشير إلى واجبات زمبابوي الراهنة بموجب خطة العمل المشتركة واتفاق سانت بطرسبرغ. كما لم يتطرق مشروع القرار إلى ضرورة أن تنخرط فنزويلا في عملية كيمبرلي، في ضوء القبول المشروط في الجلسة العامة بعد فنزويلا فترة تعليقها الذاتي من نظام إصدار شهادات المنشأ.

ومع أن حالات الإغفال هذه مخيبة للآمال، فإن نطاق جدول أعمال عام ٢٠١٠ لعملية كيمبرلي كان واسعاً إلى حد كبير، كما تعكس ذلك مجالات التقدم المشار إليها سابقاً. ومن خلال مشاركتنا في تقديم مشروع القرار، تود كندا أن تشيد بهذه الجهود وأن تؤكد تقديرنا لدور إسرائيل القيادي في هذه المسائل.

ومما لا يُنكر أن نطاق مشكلة الماس المؤجج للصراع قد تقلص إلى حد كبير بعد عشر سنوات منذ انعقاد المنتدى الأول لمناقشة مسألة الماس المؤجج للصراع في كيمبرلي بجنوب أفريقيا. ولا شك أن عملية كمبرلي قد حسّنت من

المساءلة والشفافية والحوكمة الفعالة في تجارة الماس الخام، لكن لا يمكننا الافتراض أنه بوسعنا أن نكتفي الآن بما حققناه على اعتبار أن كل شيء بات على ما يرام. وإذا أرادت عملية كيمبرلي أن تظل ذات أهمية ومصداقية في أعين المستهلكين، فيجب أن نتكيف مع الحقائق الجديدة، وأن نتصدى للتحديات الجديدة وأن نستبق الفرص الجديدة. والأهم من ذلك، يجب أن نضع سلامة العملية فوق المصالح الفردية القصيرة المدى.

وكما أشرنا من قبل، لا يفرق المستهلكون بين الماس المؤجج للصراع القادم من مناطق تسيطر عليها الجماعات المتمردة، ومن المناطق التي تسيطر عليها حكومات ملطخة أيديها بالدماء. ومن الضروري أن نعمل معاً لوقف انتهاكات حقوق الإنسان خلال إنتاج الماس والاتجار به. ويجب ألا ندع الماس المرتبط بانتهاكات حقوق الإنسان يدخل إلى سوق الماس العالمية ليشكل خطراً على صناعة لها أهمية كبيرة للكثير من اقتصاداتنا.

**السيد سافوستيانوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ظلت روسيا مشاركاً نشطاً في عملية كيمبرلي. وفي ذلك الوقت، أُنجز عمل كثير تجلت فعاليته قبل كل شيء في توحيد جهود مختلف الأطراف والمراقبين من أجل حل المشكلة الأساسية المتعلقة بكيفية استبعاد الماس المؤجج للصراع من التجارة المشروعة. ونلاحظ مع الارتياح أن هذه المسألة يجري حلها بنجاح.

وترحب روسيا بتطوير عملية كيمبرلي وتوسيع عضويتها. ومن العوامل المهمة لنجاح عملية كيمبرلي أن تتوحد ضمن صفوفها كل البلدان المنخرطة في عمليات تتعلق بتجارة الماس الطبيعي الخام. ويرتبط مستقبل عملية كيمبرلي ارتباطاً لا ينفصم بزيادة تطوير التفاعل مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى، التي تسهم بدورها في تعزيز فعالية العملية.

ومن الأهداف البالغة الأهمية لعملية كيمبرلي صياغة قواعد شفافة ومفهومة تتعلق بعمل كل آلياتها وإجراءاتها ذات الصلة. علاوة على ذلك، لم يتم بعد استنفاد كل إمكانات عملية كيمبرلي والفرص التي توفرها. ولا يزال هناك عمل كثير يجب القيام به في البحث عن المزيد من الإمكانات لتحسين قيادة هياكل العملية وأجهزتها العاملة. وينبغي تركيز الانتباه بجدية على المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون مع عملية كيمبرلي في مجال تطبيق القانون.

وتتمثل إحدى ضمانات نجاح عملية كيمبرلي في توحيد جهود حكومات الدول الأعضاء وجهات صناعة الماس والمجتمع المدني لتنفيذ المهام التي أوكلها المجتمع الدولي إلى العملية. ومن أجل تلك الغاية، نعتقد أن من المهم استبعاد إمكانية التفسير الموسع لأهداف عملية كيمبرلي ومهامها، إذ إنّ نتيجة ذلك ستكون تسييسها وفرض إجراء مناقشة واتخاذ قرارات بشأن مسائل ترتبط بحقوق الإنسان، وتحويل التركيز من الماس المؤجج للصراعات إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالماس. وفي هذا الصدد، نعتقد أن هناك حاجة ماسة للالتزام بوضوح وصرامة بولاية عملية كيمبرلي.

ونلاحظ مع الارتياح المساهمة الكبرى لإسرائيل، كرئيس لعملية كيمبرلي هذا العام، في الجهود الدولية لوقف التجارة في الماس الممول للصراعات ولتنظيم العمل الفعال في إعداد الاتفاق بشأن مشروع القرار المقدم اليوم (A/65/L.52) والتوصل إليه.

وفي الختام، أتمنى لجمهورية الكونغو الديمقراطية النجاح في منصب رئيس عملية كيمبرلي في العام المقبل.

**السيد كراولي** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني حقا أن أخاطب الجمعية العامة اليوم وأن أؤكد من

جديد التزام بلدي بنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير جنوب أفريقيا لإسرائيل، بصفتها الرئيس الحالي للنظام، على العمل الشاق الذي أنجز هذا العام. كما ترحب جنوب أفريقيا بجمهورية الكونغو الديمقراطية كرئيس مقبل في عام ٢٠١١ وتتطلع إلى العمل مع جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١١ ومواصلة تعزيز نظام إصدار شهادات المنشأ.

مرت ١٠ سنوات منذ تجمعت حكومات سيراليون وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا، التي دمرها دور الماس في حروبها الأهلية، ومؤسسات المجتمع المدني وصناعة الماس في بلدة كيمبرلي التعدينية، جنوب أفريقيا. كان هدفنا هو التصدي لآفة الماس الممول للصراعات، وبذلك، المساعدة في تغيير تصور العالم للماس باعتباره مصدرا للصراع والدمار وإراقة الدماء إلى أنه مصدر للتنمية والنمو والاستقرار.

وكانت نتيجة مداولاتنا هي نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وخلال السنوات السبع القصيرة منذ بدء تنفيذها على الصعيد الدولي، خلص النظام بالكامل تقريبا التجارة الدولية المشروعة للماس الخام من الماس الممول للصراعات. لقد نما نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ من حيث العضوية ومجال تأثيره. ويتألف النظام حاليا من ٤٩ مشاركا يمثلون ٧٥ بلدا ينتج الماس ويتاجر به ويقوم بتجهيزه وائتلاف حيوي وقوي للمجتمع المدني وصناعة الماس العالمي يمثلها المجلس العالمي للماس. وتشعر جنوب أفريقيا بالارتياح لجهود الاتصال المستمرة الجارية لكفالة أن يكون نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ شاملا لجميع منتجي الماس الجدد والقائمين بالاتجار به وتجهيزه.

لقد أصبحت عملية كيمبرلي، من خلال مختلف أجهزتها العاملة، منتدى فعالا للتفاوض الفني، رغم التحديات العديدة، وتمكنت من صون مصداقية صناعة الماس، التي تعتمد اقتصادات كثيرة – ولا سيما تلك البلدان المنتجة في أفريقيا – عليها في تنميتها.

وترى جنوب أفريقيا أن مناقشة الجمعية العامة بشأن دور الماس في تأجيج الصراعات فرصة قيمة لتقييم إنجازات عملية كيمبرلي والتحديات التي تواجهها. وما برحت جنوب أفريقيا ترى أن نظام إصدار شهادات المنشأ محفل مهم لكفالة أن تصبح الفظائع التي ارتبطت بالماس جزءا من تاريخ لن يتكرر مطلقا. ونقر بأن النظام كان ناجحا للغاية في هذا الصدد، لكننا ندرك أيضا ضرورة تفادي الشعور بالرضا. لا بد من أن نظل يقظين.

تؤيد جنوب أفريقيا الجهود المبذولة صوب الاستعراض الدوري لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ باعتباره طريقة يكفل من خلالها أن تبقى العملية ذات صلة في بيئة عالمية دائمة التغيير. وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد جنوب أفريقيا بقوة جدول أعمال الماس من أجل التنمية لكفالة أن تُحدث الإيرادات المحققة من الماس فرقا في نوعية حياة من هم في أمس الحاجة. وتعرب جنوب أفريقيا عن التقدير للعمل الذي قامت به مختلف الأجهزة العاملة لعملية كيمبرلي وتقر البيان المشترك للجلسة العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

وتناشد جنوب أفريقيا أعضاء نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ عدم تجاوز إطار النظام وعدم تجاوز العناصر والأسباب الرئيسية لإنشائها. إن جنوب أفريقيا واثقة من أن عملية كيمبرلي تملك الآليات المناسبة والإرادة السياسية لمواجهة التحديات التي تواجهها حاليا وتشجع جميع الأطراف في العملية على الاتحاد من أجل تحقيق مزيد من التقدم.

وفي الختام، تحث جنوب أفريقيا جميع الأطراف في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ على أن تأخذ بالاعتبار أننا، قبل ١٠ سنوات، اجتمعنا لحل مشكلة عالمية. وأدت وحدة هدفنا إلى إنشاء جهاز حقق أهدافه. وانطلاقا من الروح الحقيقية لعملية كيمبرلي، تود جنوب أفريقيا أن ترى العملية موحدة في الهدف وأن ترى النظام يستمر ويجري التمسك بقيمه ومبادئه الأساسية. إن التحديات التي تواجه النظام فرصة لتجديد التزامنا بتجارة دولية نظيفة للماس تساهم في تنمية وازدهار جميع الشعوب.

**السيد نيكلز** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة بقوة عملية كيمبرلي. ونرحب بحرارة بجمهورية الكونغو الديمقراطية فيما تتولى رئاسة عملية كيمبرلي في عام ٢٠١١، وتتطلع إلى العمل معها عن قرب. كما نعرب عن امتناننا لإسرائيل التي تولت الرئاسة في عام ٢٠١٠، للإسهام الهام الذي قدمته في مستقبل عملية كيمبرلي على الأجل الطويل، وتوفير القيادة المهمة بشأن أصعب التحديات التي تواجه النظام، من تحسين إدارته وتعزيز جهود إنفاذه إلى إظهار الحزم في معالجة المسائل التي تثير الخلاف الشديد.

تحقق عملية كيمبرلي تقدما ملموسا في قطع الصلة بين التداول غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة. وإذ نحيي الذكرى العاشرة لاعتماد الجمعية العامة لأولى قراراتها المتعلقة بدور الماس في تأجيج الصراعات (القرار ٥٥/٥٦)، نعتقد اعتقادا راسخا أن ثمة حاجة لبذل مزيد من الجهود للتصدي لهذا التحدي بشكل كامل ومجد في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

تستحق الحكومات والصناعة ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في عملية كيمبرلي التقدير لسبع سنوات من الجهود الجماعية في الحيلولة دون استخدام الماس في تمويل الصراعات. لقد عززت عملية كيمبرلي هذه الجهود بإنجازات عديدة جديرة بالثناء في عام ٢٠١٠، كثير منها ما كانت لتنجز لولا العمل الدؤوب للرئاسة. لقد كرست عملية كيمبرلي موارد هائلة لتعزيز الإنفاذ، بما في ذلك الندوة الأولى للإنفاذ التي عقدت في حزيران/يونيه، والتي حضرها أكثر من ٨٠ خبيرا من أعضاء العملية الحاليين والمحتملين ومن الصناعة ومن منظمات المجتمع المدني. وقد وضعت ليبريا وغينيا وسيراليون وكوت ديفوار أول بيانات وطنية للتهريب لتقديمها في الندوة – وهي نموذج نأمل أن يقتدي به كل المشاركين. وتعزيزا لجهود الإنفاذ، أقامت عملية كيمبرلي تعاونا رسميا مع المنظمة العالمية للجمارك، التي ستضيف الماس الخام إلى قائمتها المختارة للمنتجات التي يجري رصد تهريبها.

ونرحب باستعداد أعضاء عملية كيمبرلي للتركيز على تطوير النظام. وقررت الجلسة العامة مواصلة تطوير اقتراح بإعداد موظفين إداريين تمس الحاجة إليهم يمكنهم الاضطلاع بشكل أفضل بالمهام الفنية الكثيرة التي تتوقعها الآن رئاسة عملية كيمبرلي والمشاركون الآخرون. كما أوضحت الجلسة العامة سرية وثائق عملية كيمبرلي، وهي خطوة ينبغي أن تزيد الوعي العام بعمل المنظمة. ناقش فريقان عاملان مختلفان سبل تحسين عملية كيمبرلي لإدماج مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل البالغة الأهمية لكيفية تحقيق أقصى درجة من هذه المبادئ في مناطق التعدين الحرفي.

نحن نرحب أيضا بالتقدم المحرز بشأن الرقابة على التعدين والصادرات من غينيا. لقد اتخذت غينيا خطوات جديرة بالثناء لتنفيذ قرار تم اتخاذه في عام ٢٠٠٩، مما يؤكد مدى أهمية تحرك المشاركين إلى الامتثال لعملية كيمبرلي. ولا يتضح الدور الذي يؤديه الماس في تأجيج الصراع في أي مكان أكثر من غرب أفريقيا، ونحن نثني على جهود المشاركين في غرب أفريقيا الرامية إلى معالجة مسائل التنفيذ

الخاصة بهم والشواغل التي يثيرها الاتجار غير المشروع بالماس من كوت ديفوار.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، ما زال لدى الولايات المتحدة بواعث قلق جدية بشأن عدد من المسائل المحددة. وما زلنا نشعر بالقلق من عدم إحراز زمبابوي تقدما في تنفيذ الحد الأدنى من متطلبات عملية كيمبرلي فيما يتعلق بحقول الماس في منطقة مارانج. وعلى وجه الخصوص، نحن نشعر بالقلق حيال التهريب والعنف داخل منطقة مارانج وحولها واستعداد زمبابوي للتعاون مع عملية كيمبرلي. وكما أشارت بعثة الاستعراض التي ذهبت إلى زمبابوي في آب/أغسطس ٢٠١٠، فعلى الرغم من إحراز بعض التقدم،

”لا يزال هناك شوط طويل نحو تحقيق الامتثال التام للمعايير الدنيا لعملية كيمبرلي في حقول الماس في مارانج وكذلك نحو احترام الحكومة لكل الالتزامات التي قطعت[ها]“

إن تحقيق زمبابوي للامتثال الكامل يصب في المصالح الطويلة الأجل لزمبابوي وشعبها، وهو ضروري في هذه المرحلة لسلامة عملية كيمبرلي والالتزام المعلن للمجتمع الدولي بمعالجة مسألة الماس والصراع.

كما نشجع فترويلا على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإتمام عملية تمديد فترة تعليقها الذاتي، والأهم من ذلك، العودة إلى الامتثال لعملية كيمبرلي. ندعو جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التعاون مع عملية كيمبرلي لرصد التقارير عن أنشطة حركات التمرد في مناطق تعدين الماس فيها. وما لم تكن جميع البلدان مستعدة لوضع نظم فعالة للرقابة الداخلية والإبقاء عليها، فإن تجارة الماس ستكون معرضة للاستغلال من حركات التمرد وغيرها ممن يسعون إلى الخوض في الاتجار غير المشروع الذي قد يؤدي إلى العنف الخطير أو الفساد.

ختاما، تسترعي الولايات المتحدة الانتباه إلى دور منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وصناعة الماس في معالجة الصلة بين الماس ونشوب الصراع. ويظل التزام هذه الجماعات ومدى استعداد البلدان للعمل معها أمران ضروريان. ونحن بحاجة إلى إيجاد وإنفاذ حلول متكاملة للتحديات في مجالي التنمية التي تمثلها تجارة الماس – الحلول التي تستفيد من إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ونلاحظ على وجه الخصوص عمل الفريق العامل المعني بالإنتاج الحرفي للماس الغريني التابع لعملية كيمبرلي، الذي أخذ على عاتقه مناقشة مسائل مثل المعايير الأخلاقية في تعدين الماس. وما لم يحقق الماس الرخاء لجميع الناس على طول خطوط الإمداد، فإنهم سيظلون عرضة لتأجيج الصراع.

ومرة أخرى، نشكر إسرائيل على قيادتها لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٠. لقد وضعت إسرائيل معيارا للالتزام الضروري بتحديد المجالات التي تبعث على القلق وبالبحث عن سبل عملية ومجدية لمعالجتها. وعلى الرغم من أن العديد شككوا في نجاح عمل نظام بدون موظفين دائمين وبرئيس فترة ولايته سنة واحدة فقط، فقد بينت إسرائيل مدى ما يمكن إنجازه حقا في هذا السياق، وجعل عملية كيمبرلي – وفي الواقع المجتمع الدولي – أفضل تجهيزا للتصدي للتحديات التي تواجهنا.

**السيد شيبازيوا** (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): هناك شيء بغيض جدا، وبصراحة تامة، ذميم بشأن التصريحات المفزعة التي تبعث على الشعور بالصدمة، وأدلى بها بعض أعضاء هذه الهيئة بعد عرض مشروع القرار بشأن دور الماس في تأجيج النزاع (A/65/L.52). ومن المثير

للاهتمام أن كل حكوماتهم تقريبا مستعدة دائما للانصياع لأوامر صناعات الماس في بلدانهم. وحتى ما يسمى بهيئات المجتمع المدني التي تبدو في الظاهر مهتمة بحالة حقوق الإنسان في بلدي هي في أكثر الأحيان ليست سوى مناصرة للفئات الممالئة نفسها في صناعة الماس. إن هذه الصناعة هي احتكار لقبيلة ما استفادت منها في ظل الفصل العنصري، ولا ترغب في تغيير عادتها. وأصدقائها يقفون هنا وينتقدون زمبابوي.

إن ما يؤرق هؤلاء الناس وحكوماتهم أن الماس في زمبابوي ليس تحت سيطرتهم. ولن تذعن زمبابوي إطلاقا للسيطرة الأجنبية على هذه الهبات الهائلة من الله العظيم. والأسوأ بالنسبة لهؤلاء الناس الحاقدين أن زمبابوي أحد الأعضاء المؤسسين لعملية كيمبرلي ونظام إصدار شهادات المنشأ – وفي الواقع، إنها عضو مشترك اشتراكاً كاملاً ومصمم على دعم سلامة العملية وولاياتها الأساسية. ومن الواضح أن أي بيان عكس ذلك أناني وباطل.

وأثار بعض الأعضاء مسائل تتعلق بحقوق الإنسان. ويناقش مجلس حقوق الإنسان هذه المسائل بشكل كافٍ. ومع ذلك فليكن معروفا أن زمبابوي لا تذهب خارج حدودها لقهر أشخاص آخرين ومعاملتهم بوحشية تحت أنظار المجتمع الدولي. إن زمبابوي ليست ممارسا مثاليا في مجال حقوق الإنسان، ولكننا لا نبشر أيضا بأنه ينبغي للآخرين أن يكونوا أفضل منا. إن من يوجهون أصابع الاتهام إلى زمبابوي لديهم الكثير ليهربوا منه. ونحن في زمبابوي سنعالج أوجه القصور لدينا في هذه المسائل، بدون الانتقام أو العدالة العقابية. ويتعافى بلدنا بشكل جيد من الانقسامات الداخلية التي عانى منها مؤخرا، وزرع بذرتها جزئيا نفس المخالفين ممن سمعناهم هنا اليوم. وينبغي للأشكال المعاصرة من بناة الإمبراطوريات أن يفيقوا؛ فسيفوتهم الركب. وها هي صافرة القطار تنذر برحيله بدونهم!

لن تتنازل زمبابوي إطلاقا عن ملكيتها الشرعية للماس أو سيطرتها على استغلاله. وسنعمل على الاتجار بهذه الأحجار الكريمة بدون تأجيج الصراع، وفي إطار نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وسيشعر من يرغبون في تأخير إحرازنا للتقدم بالخزي. إن الفقرتين الثامنة والسابعة عشرة من ديباجة مشروع القرار تزخران بالمعلومات المفيدة فيما يتعلق بالطريقة التي تختارها زمبابوي لاستغلال ثروتها من الماس.

وأود أن أؤكد أن ماس زمبابوي ليس ماسا مؤججا للصراع. إن المراقب التابع لعملية كيمبرلي – والضحية الرئيسية للفصل العنصري، القس فرانك تشيكين – قام بعمله الفني الجدير بالثناء. والماس المستخرج من منطقة مارانج ليس الماس الوحيد في زمبابوي. ويجري استفراده لأن الزمبابويين السود يسيطرون عليه. ويستهجن بعض هؤلاء المنتقدين التهريب الواسع النطاق للماس المزعوم استخراجه من منطقة مارانج. ومواطنوهم ينصبون الخيام ويستقلون الطائرات الحديثة في البلدان المجاورة لشراء أحجار الماس تلك ذاتها. من الذي يمول هذا التهريب المزعوم للماس من زمبابوي؟

ونحن نرفض الدعوة الأبوية لأن يتم استخدم الماس في زمبابوي لصالح شعبنا. من الذي يوجه هذه الدعوات؟ إن مواردنا ملك لشعبنا، ونحن لا نحتاج إلى أي إقناع من أي شخص آخر. ويثق وفدي بأن دعوات من يغارون من إمكانات زمبابوي ستلقى الازدراء الذي تستحقه.

ونحن نهنئ جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفتها الرئيس الجديد لعملية كيمبرلي لعام ٢٠١١. ويتعهد وفدي بمواصلة المشاركة البناءة في هذه المسألة، بالرغم من المنتقصين المتمترسين ضدنا، الذين لا رغبة لهم في إحراز أي تقدم، وقد أعمتهم عنصريتهم، وقوتهم الوحشية الجامحة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

ونشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/65/L.52.

طلب ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية الكلام لتعليل تصويته قبل التصويت. هل لي أن أذكره بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد دي لاس أوفاليس كولينياريس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن توضح موقفها من مشروع القرار A/65/L.52، المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها“ ومن الرسالة الواردة في الوثيقة A/65/607، الموجهة من إسرائيل بصفتها رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٠.

لقد شاركت جمهورية فنزويلا البوليفارية مشاركة فعالة وبناءة للغاية في عملية المفاوضات التي جرت تحت رعاية هذه المنظمة بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال الذي ننظر فيه اليوم. ومع ذلك أصبحت فنزويلا، مرة أخرى، هدفا لهجمات بعض الوفود التي تسعى إلى منع بلدي من ممارسة حقه السيادي في المشاركة في عملية كيمبرلي. ولم يكن هذا العام استثناء في ذلك الصدد. ولهذا السبب أود أن ألفت الانتباه إلى هذه المسألة في هذه القاعة، وأن أرد على ممثل كندا.

إن الرئاسة الإسرائيلية لعملية كيمبرلي هي التي رفضت السماح بأي إشارة إيجابية في مشروع القرار المعروض علينا إلى الخطوات التي اتخذها فنزويلا لتعود إلى الانضمام الكامل للعملية. وفي خطوة مسؤولة وسيادية، قررت فنزويلا تعليق انضمامها ذاتيا – وأؤكد ”تعليق انضمامها ذاتياً“ – إلى أن نتمكن من تلبية معايير الحد الأدنى المطلوب من قبل النظام لممارسة التجارة في كميات الماس التي لدينا، وهي كميات سبق إصدار شهادات منشأ لها، ولا تستخدم، كما هو معلوم بشكل راسخ، في تمويل أي نوع من أنواع الصراعات. لكن للأسف، بالرغم من الجهود البناءة التي بذلها وفدي وبذلها الآخرون، رفضت إسرائيل أي إشارة إيجابية إلى فنزويلا في مشروع القرار A/65/L.52.

ونود أن نذكر بأن اتفاقاً قد تم في إعلان دلهي الذي اعتمد في عام ٢٠٠٨ (انظر A/63/560، المرفق الأول)، على أن يواصل رئيس عملية كيمبرلي تقديم المساعدة والدعم إلى فنزويلا لضمان إعادة إدماجها بصورة كاملة في النظام. وفي ضوء ذلك الالتزام، نتساءل عن ماهية الإجراءات التي اتخذها إسرائيل بصفتها رئيس العملية. لماذا لم تَرِد، في التقرير المعروض علينا، أي إشارة إلى عدم توفر الإرادة السياسية لدى الرئيس للعمل على إعادة إدماج فنزويلا في هذا المجال؟

بدلا من ذلك، هناك خمس فقرات تتضمن إشارات غير بناءة وغير إيجابية إلى بلدي، وهناك عدم اعتراف بالخطوات التي اتخذها فنزويلا خلال رئاسة ناميبيا المثمرة لعملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٩. وأود أن أشير إلى أن هذه الإجراءات العدائية ضد فنزويلا واللغة التي تضمنها التقرير قد قادها الرئيس الإسرائيلي وجرت الموافقة عليها في اجتماع لم يكن بلدي حاضراً فيه.

وعلى الرغم من الخطوات التمييزية والمسيسة والمفتقرة إلى الشفافية التي اتخذها رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٠، وهي تظهر الافتقار إلى حسن النية، فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية ستؤيد مشروع القرار A/65/L.52. ومع ذلك، للأسباب التي أوضحتها للتو، تود فنزويلا أن تسجل تحفُّظها على الجزء الأول من الفقرة ٢١.

لا يمكننا الاعتراف، مع شعور كبير بالارتياح، بأداء إسرائيل بصفتها رئيسا للعملية.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/65/L.52 المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاعات: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد بونتارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الجمعية بأنه منذ عرض مشروع القرار A/65/L.52، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أنغولا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنن، بوتسوانا، بولندا، تايلند، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جمهورية ملدوفا، جنوب أفريقيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، الكونغو، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميكرونيزيا، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.52؟

اعتمد مشروع القرار *A/65/L.52* (القرار ٦٥/١٣٧).

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): طلب ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة الكلام لتعليل موقف وفده إزاء القرار المتخذ للتو. هل لي أن أذكره بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد الجرمن** (الإمارات العربية المتحدة): يود وفد الإمارات العربية المتحدة تعليل التصويت باسم مجموعة الدول العربية. لقد انضمت المجموعة العربية إلى التوافق بشأن مشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للتو بشأن دور الماس في تأجيج الصراعات المسلحة انطلاقاً من تقديرها لأهمية عملية كمبرلي في قطع الصلة بين التجارة غير المشروعة في الماس والصراعات المسلحة. وقد جاء قرار المجموعة العربية بالانضمام إلى توافق الآراء دعماً وإدراكاً منها للهدف الأساسي لمشروع القرار، وهو منع تجارة الماس غير المشروعة من أداء دور في تأجيج الصراعات في البلدان المنتجة للماس بناء على أسس عمليات كمبرلي، وتأكيداً منها على أهمية الاستغلال المشروع للماس لتحقيق النمو الاقتصادي والإنمائي لعدد من الدول النامية وخاصة في أفريقيا، وبما يسهم في تعزيز جهود تلك الدول لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولدى مناقشة مشروع القرار هذا كانت إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، وكعهدها خلال مشاركاتها في هيئات ومجموعات دولية متخصصة، قد قامت بمحاولة لتضليل المجتمع الدولي لتمرير مغالطات قانونية وسياسية فيما يتعلق بالقدس العربية المحتلة، حيث حاولت زج اسم القدس كمكان لعقد مؤتمر كمبرلي، وبالإشارة بذلك للقدس كجزء لا يتجزأ من إسرائيل، متجاهلة بذلك المركز القانوني الدولي الشرعي للقدس كجزء من الأراضي العربية المحتلة، ومخالفة بذلك جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

لقد قامت المجموعة العربية بلفت انتباه وفود الدول الأعضاء إلى هذا الأمر الخطير والذي تم تداركه أثناء المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار؛ حيث تم حذف الإشارة إلى القدس في مشروع القرار النهائي. وتعبر المجموعة العربية عن الأسف لمحاولة رئاسة عملية كمبرلي لعام ٢٠١٠ استخدام هذا الموضوع الفني لتحقيق مآرب ومكاسب سياسية. وتؤكد المجموعة العربية على ضرورة وأهمية الانتباه لهذه المحاولات الإسرائيلية بقصد الإيحاء بأن أجزاء من الأرض العربية المحتلة هي جزء من أراضيها. فقد لا تدرك بعض الدول الأبعاد والتداعيات القانونية والسياسية لهذه المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى فرض الأمر الواقع لتكريس احتلالها للأراضي العربية.

وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة العربية أنه استناداً على قواعد ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها قرارات مجلس الأمن، فإن الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية الأخرى المحتلة من قبل إسرائيل منذ الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما فيها الجولان السوري المحتل وما تبقى من الأراضي المحتلة في جنوب لبنان، لا تزال في حالة احتلال عسكري وتنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وجميع قرارات الشرعية الدولية.

**السيد سلسبيلي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): انضم وفدي إلى توافق الآراء اليوم على القرار ١٣٧/٦٥ المتخذ للتو بشأن دور الماس في تأجيج الصراعات وفي الحقيقة، منذ صياغة القرار الأولى، دعم بلدي دعماً كاملاً هدفه الرئيسي، ألا وهو قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها. بيد أن وفدي يرى أن من المؤسف تعيين إسرائيل، بكل سجلها القاتم والموثَّق في التجارة غير المشروعة بالماس الملوث بالدماء، رئيساً لعملية كمبرلي، ويتساءل وفدي إنْ كانت إسرائيل تستطيع أن تقوم بأي مساهمة إيجابية في عمل العملية. لذلك، أود أن أعرب عن تحفظ وفدي القوي فيما يتعلق بالجزء الأول من الفقرة ٢١ من القرار، وأي جزء من القرار والتقرير الوارد في الوثيقة A/65/607 يمكن أن يفهم على أنه يمثل اعترافاً بالنظام الإسرائيلي.

**السيد حلاق** (الجمهورية العربية السورية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة بالنيابة عن المجموعة العربية.

مما لا شك فيه أن التجارة غير المشروعة في الماس الخام تؤثر سلباً على التجارة الدولية المشروعة للماس. وقد أدت إساءة استخدام تلك التجارة إلى نشوب أكثر الصراعات المدمرة في بلدان عديدة وبالأخص في القارة الأفريقية وإطالة أمدها وتأجيجها. لقد انضم وفد بلدي إلى توافق الآراء تعبيراً عن دعمه، وإدراكاً أن الهدف الأساسي لمشروع هذا القرار هو منع تجارة الماس غير الشرعية من الاضطلاع بدور في تأجيج الصراعات في البلدان المنتجة للماس بناء على أسس عملية كمبرلي، وكذلك منع الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية للشعوب، لا سيما في القارة الأفريقية، عبر الأنشطة العابرة للحدود، التي تحرم الدول المنتجة للماس من ثرواتها الوطنية. إلا أن وفد بلدي يود أن يسجل تحفظه على كافة الفقرات الواردة في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/65/L.52 التي تشير إلى إسرائيل، وذلك بالنظر إلى مشاغلنا الجدية بشأن إناطة رئاسة عملية كمبرلي بإسرائيل بسبب عدم تقيد هذه الأخيرة بأسس عملية كمبرلي. وهي مشاغل أكدها تقرير فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار الوارد في الوثيقة (S/2009/521) والمقدم إلى مجلس الأمن. لقد أشار ذلك التقرير بوضوح إلى ضلوع إسرائيل في تصدير الماس الخام من كوت ديفوار بطريقة غير مشروعة.

إن ترؤس إسرائيل لعملية كمبرلي يعبّر عن قراءة خاطئة لمقتضيات الهدف النبيل الذي أشرنا إليه في بداية حديثنا. ويذكر الجميع أن وفدنا كان قد حذر من هذا الموضوع في الدورة السابقة للجمعية العامة. وقدمنا كل الأدلة التي تبرر شواغلنا الجدية في هذا الصدد. إذ إنّ من المعروف للقاصي والداني أن تجار الماس الإسرائيليين، الذين يعمل بعضهم انطلاقاً من المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، والذين يشكل ضباط الاحتياط في الجيش الإسرائيلي معظمهم، يستغلون عمليات الاتجار في الماس في أفريقيا وفي مناطق أخرى لعقد صفقات تخريبية وبيع الأسلحة غير الشرعية والتسبب في القلاقل الداخلية في بعض الدول وإقحام الأطفال في النزاعات المسلحة. وكل هذا من شأنه أن يؤجج الصراعات وأن يؤثر سلباً على السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن تمويل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والحركات الانفصالية في العالم.

**السيد نتواغاي** (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): تأخذ بوتسوانا الكلمة لتجدد التزامها بعملية كمبرلي. لذلك نحن نؤيد القرار ١٣٧/٦٥ الذي اتخذته الجمعية للتو تأييدا كاملاً.

إن القرار صك مهم يقر بالعلاقة الفريدة بين منظومة الأمم المتحدة وعملية كيمبرلي، وهي هيئة طوعية، أنشئت لتنظيم التجارة الدولية في الماس الخام بغية منع دخول ماس تمويل الصراعات إلى التجارة غير المشروعة في الماس الخام.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن خالص تقديرنا لوفد إسرائيل، بصفته رئيس عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٠ وعلى قيادته المتميزة في التوصل إلى القرار ١٣٧/٦٥ وتقديم التقرير المتعلق بالتطورات في عملية كيمبرلي (A/65/607). كما نرحب بجمهورية الكونغو الديمقراطية وهنئها بصفتها الرئيس المقبل لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١١.

تؤيد عملية كيمبرلي تأييدا قويا قرارات الأمم المتحدة، كالذي اعتمدناه للتو، التي تصدق على هذه العلاقة المتبادلة المنافع وتعززها. إنه يؤكد مجددا التزامنا ببذل قصارى جهدنا للمساهمة في منع الصراعات وتسويتها عن طريق قطع الصلة بين التعاملات غير المشروعة بالماس الخام والصراعات المسلحة. والأهم أنه في حين أن القرار الذي اعتمدناه للتو يؤكد على أن الماس الممول للصراعات لا يزال مصدر قلق للمجتمع الدولي، فإنه يقر أيضا بالخطوات الكبيرة التي اتخذت وتتخذ صوب تحقيق هدفنا المشترك، بما يتماشى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وفي حين يدرك وفدي عدد التحديات التي لا تزال تواجه عملية كيمبرلي، فقد تشجعنا أيضا لتصميم الحكومات المشاركة على كفالة أن تظل العملية تحظى بالمصداقية وعزمها على أن ترقى إلى مستوى التحديات في المستقبل. وفي ذلك الصدد، ما انفك أعضاء عملية كيمبرلي يتصدون لمشكلة الماس الممول للصراعات عن طريق المشاركة في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ وتنفيذها بفعالية وتشجيع تلك البلدان التي يسمح لها وضعها على الانضمام إلى العملية بدون تردد. ولا ريب في أن أوسع مشاركة ممكنة للمجتمع الدولي ضرورية لكفالة فعالية عملية كيمبرلي ذاتها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل بشأن نقطة نظام.

**السيد روبن** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): باسم جميع مقدمي مشروع القرار، أود أن أشكر الوفود التي أيدت اعتماد القرار ٦٥/١٣٧، المعنون ”دور الماس في تأجيج الصراع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع الصراعات وتسويتها“. ونعرب عن أسفنا العميق لاستخدام دول معينة

هذا المنتدى لتسييس عملية لا علاقة لها بالقرار والأهداف النبيلة لعملية كيمبرلي.

يبين عدد مقدمي مشروع القرار ومؤيديه – البلدان النامية والمتقدمة النمو من الشمال ومن الجنوب والأعضاء في عملية كيمبرلي وغيرهم – الاتفاق واسع النطاق في أنحاء المجتمع الدولي على أن مكافحة التجارة في الماس الممول للصراعات تبقى أولوية هامة. إن عملية كيمبرلي آلية ضرورية لكبح هذه التجارة غير المشروعة والتصدي للعنف وانعدام الاستقرار اللذين تتسبب في انتشارهما.

واليوم، عززنا عملية كيمبرلي بغية تعزيز السلام والاستقرار العالميين والتنمية الاقتصادية المشروعة. وفي حين اتخذنا هذه الخطوة المهمة في نيويورك، يستمر العمل الهام على تنفيذ القرار في أنحاء العالم. مرة أخرى، أود أن أهنيء الدول الأعضاء على التوافق في الآراء فيما بينها بشأن معالجة هذه المسألة والتزامها به. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف والغايات المحددة في القرار.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

## البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

## ثقافة السلام

### مشروع القرار (A/65/L.44/Rev.1)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستيها العامتين ٣٢ و ٣٣ المعقودتين بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، نظرت في مناقشة مشتركة، في البند ١٤ من جدول الأعمال، ”برنامج عالمي للحوار بين الحضارات“، وفي البند ١٥ من جدول الأعمال، ”ثقافة السلام“، وأنها اعتمدت في جلستيها العامتين ٣٤ و ٥٢، المعقودتين في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، القرارين ٥/٦٥ و ١١/٦٥ على التوالي.

أعطي الكلمة لممثلي الفلبين وباكستان لعرض مشروع القرار A/65/L.44/Rev.1.

**السيد كاباكتولان** (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني اليوم أن أعرض، بالاشتراك مع باكستان، مشروع القرار A/65/L.44/Rev.1، الذي يعزز المضي قدما بجهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق سلام دائم وعادل في أنحاء العالم.

في عام ٢٠٠٤، عندما قدمت الفلبين إلى الجمعية العامة لأول مرة قرارا بشأن تعزيز الحوار بين الديانات (٢٣/٥٩)، فإنها قامت بذلك من منطلق إيمان راسخ – تتشاطره مع كثير من الشركاء في الأمم المتحدة – بأن تقريب الأسرة البشرية بفهم أعمق واحترام أكبر لتنوعها يمثل أحد سبل تحقيق السلام العالمي. وتحقيقا لذلك الهدف، تعين هدم جدران وبناء جسور وبذل جهود لتقريب الأسرة البشرية. وقد شهدنا هذا خلال الحوار بين الأديان والحوار بين الثقافات.

وخلال السنوات الست منذ اتخاذ ذلك القرار التاريخي بالإجماع، مضينا قدما معا واقتربنا من هدفنا. وخلال تلك السنوات الست، شهدنا تقديرا أعمق للحوار بين الأديان والحوار بين الثقافات في سياق الجهود الكلية والشاملة التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق السلام. وخلال تلك السنوات الست، شهدنا جهودا متزايدة في أجزاء عديدة من العالم لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات. ونلاحظ أن الجمعية العامة، منذ عام ٢٠٠٤، تعتمد القرار بشأن هذا الموضوع بالإجماع.

وجرى التوصل إلى مشروع القرار عقب إجراء أربع جولات من المشاورات غير الرسمية والعديد من المفاوضات الثنائية. وسعينا، طوال العملية، إلى أن نكون منفتحين وننظر في العديد من التعليقات والمساهمات الواردة من مجموعة واسعة من المشاركين. وحيث أن الحوار هو الموضوع الشامل لمشروع القرار، كان من الملائم أن يكون الحوار أيضا السمة المميز لعمليتنا.

واستطعنا، من خلال الحوار المفتوح، الاتفاق على مشروع القرار A/65/L.44/Rev.1، الذي يتضمن العديد من العناصر الأساسية، بما في ذلك استكمالات تقنية للقرار ٨١/٦٤ بشأن نفس الموضوع، ولا سيما الاحتفال بالسنة الدولية للتقارب بين الثقافات، بقيادة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

ويؤكد مشروع القرار أيضا على أهمية الثقافة في التنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما جاء في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة (القرار ١/٦٥). ويؤكد مشروع القرار أيضا على أهمية مواصلة عملية إشراك جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء والشباب، في الحوار بين الأديان والثقافات في إطار مبادرات مناسبة على مختلف الصعد.

ويرحب مشروع القرار بالجهود التي تبذلها وسائط الإعلام لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، ويشجع على مواصلة تعزيز الحوار بين وسائط الإعلام. وفي الوقت نفسه، يشدد على الحق في حرية التعبير، ويعيد التأكيد على أن ممارسة هذا الحق تنطوي على واجبات ومسؤوليات خاصة.

ويلاحظ مشروع القرار أيضا عقد الاجتماع الوزاري الخاص لحركة عدم الانحياز بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام والتنمية، في أكبر تجمع حكومي دولي للاحتفال بسنة ٢٠١٠ باعتبارها السنة الدولية للتقارب بين الثقافات. كما يحيط علما بإعلان مانيلا، الذي يبرز أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز احترام تنوع الأديان والمعتقدات والثقافات والمجتمعات. وأخيرا، يهيب بالدول الأعضاء اعتبار الحوار بين الأديان والثقافات، حسب الاقتضاء، أداة هامة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل.

وبخصوص ملاحظة تحريرية بسيطة، نود الإشارة إلى التكرار الوارد في الحاشية الثالثة من حواشي الإشارة إلى الحوار الإقليمي بين الأديان، في مدينة بيرث في أستراليا، الذي أشير إليه بالفعل في السطرين السادس والسابع من نفس الحاشية. ولذلك نود إجراء تعديل شفوي على الحاشية، وهو شطب الجزء المكرر، من السطر ١١ حتى كلمة ”الصعد“ في السطر ١٢ من نفس الحاشية.

إن مشروع القرار نتاج كل من العمل والمحبة، ولا يفوت الفلبين أن تغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى مَن شاركوا بفعالية في المناقشات وساعدوا في جعل المشاورات عملية ثرية حقا وممارسة مجدية في حوار حقيقي. نحن ممتنون لوفد باكستان، المشارك الرئيسي في تقديم مشروع القرار، والمجموعة الأساسية من المشاركين في تقديمه لما قاموا به من عمل لا يكل في تنسيق جهودنا ولالتزامها بالعمل على اعتماد مشروع القرار. ونتوجه بالشكر، أيضا، للمشاركين الإقليميين الآخرين والمشاركين الجدد في تقديم مشروع القرار. وفي الوقت الحالي، هناك ٥٤ مقدما لمشروع القرار. ونحث كل الذين لم يوقعوا بعد كمشاركين في تقديم مشروع القرار على التوقيع على طاولة الأمانة العامة.

نحن ممتنون بالمثل للمساعدة التقنية التي قدمتها اليونسكو ومكتب دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي وشعبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ونتوجه بالشكر، أيضا، إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على المساعدة الفنية التي قدمتها.

ويبقى الحوار بين الأديان والثقافات عنصرا حيويا من عناصر جهودنا الشاملة لتحقيق السلام الدائم في العالم – السلام كشرط أساسي للتنمية والسلام كغاية في حد ذاته. إن الفلبين، إذ تقدم مشروع القرار للبت فيه اليوم، على ثقة تامة بأننا سنستطيع مواصلة المضي قدما معا، صوب تحقيق هدف نتشاطره جميعا ونتطلع إليه، من خلال حوار يبقينا جميعا متقاربين كأسرة بشرية واحدة.

**السيد سيال** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرف باكستان، بصفتها أحد المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار، مع الفلبين، أن تعرض مشروع القرار A/65/L.44/Rev.1، المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“.

أكد زميلي الممثل الدائم للفلبين بطريقة ملائمة أهمية هذه المبادرة الهامة، التي يقودها بلدانا منذ فترة. لقد حصلت المبادرة على تأييد عدد كبير من الدول الأعضاء، بما يعكس أهميتها وضرورة متابعتها بصورة ملموسة على مختلف المستويات.

كان مشروع القرار محل سلسلة من المشاورات غير الرسمية. وعقدت المناقشات في مناخ جماعي للتفكير في مختلف جوانب مشروع القرار وكيفية تحسين محتوياته. وأود أن أعرب عن امتنان المقدمين للمساهمات البناءة التي قدمها جميع شركائنا لإثراء نص مشروع القرار. ونحن ممتنون أيضا للوفود على مرونتها وتعاونها من أجل التوصل إلى نص متوازن يعكس شواغل جميع الشركاء. ونأمل بالتالي في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

إن المسائل التي يهدف مشروع القرار إلى معالجتها أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. إن العالم حولنا أصبح، اليوم، عرضة للأيديولوجيات المثيرة للخلاف ولشكوك وريب متبادلة لا حصر لها. إن كل يوم يذكرنا بضرورة المشاركة على نحو وثيق معا لتجاوز المخاوف المتبادلة غير المبررة لكن المترسخة بعمق والقائمة على عدم فهم منظورات الآخر ومفاهيمه. ويمكن معالجة ذلك الافتقار في الفهم بشكل مجد عن طريق تعزيز الحوار واحترام وتقبل آراء الآخر. لا بد من تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات بصورة منظمة على جميع المستويات، بما فيها وبدون أن يقتصر على، الزعماء الدينيين والمؤسسات المحلية والحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام. فبالحوار وحده يمكننا أن نفهم بعضنا البعض بصورة أفضل ونقدر القيمة التي تقدمها كل ثقافة ودين لإثراء الحياة الثقافية للبشرية وتعزيز ثقافة السلام.

ونعتقد أن الأديان، رغم تنوعها، فيها من السمات المشتركة ما يوحدنا أكثر من السمات المختلفة التي تفرق بيننا. نحن نحتاج إلى الاعتماد على تلك السمات المشتركة لتعزيز الانسجام الديني والثقافي داخل المجتمعات وفيما بينها. كما نعتقد أن التنوع الديني والثقافي بمثابة قوى محركة إيجابية يمكن أن تسهم بشكل مجد في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات المتعددة الثقافات، وهي هامة لثقافة السلام.

نحن ممتنون للغاية للخطوات التي اتخذها مختلف الحكومات على المستوى الوطني، بما في ذلك مبادرة مثل مؤتمر الأسقف أولما في الفلبين، لتعزيز الانسجام والحوار الدينيين من خلال فهم الديانتين المسيحية والإسلامية. وفي باكستان، أيضا، أنشئت لجان للانسجام الديني، بمشاركة الزعماء الدينيين من جميع الأديان، بغية تعزيز التفاهم، والتصدي للاعتقادات الخاطئة وتعزيز الانسجام من خلال الحوار.

إن تعزيز الحوار بشأن هذا الموضوع على جميع المستويات سيساهم في تحقيق ثقافة سلام عالمية. ونحث جميع الدول الأعضاء على دعم مشروع القرار هذا بغية تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز قدر أكبر من التفاهم والتعاون بين الثقافات والأديان، يمهد الطريق من أجل مستقبل سلمي من أجلنا اليوم ومن أجل الأجيال المقبلة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/65/L.44/Rev.1.

طلب ممثل بلجيكا التكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت. وليسمح لي أن أذكره بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق على أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

**السيد دي باسومبيير** (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع القرار A/65/L.44/Rev.1، المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“.

على غرار العام الماضي، قرر الاتحاد الأوروبي الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار. غير أننا نفعل الشيء نفسه بتحفظات شديدة في ما يتعلق بعدد من العناصر الواردة فيه. إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الحوار بين الثقافات يمكن أن يساهم مساهمة كبرى في التفاهم المتبادل بين الأفراد من مختلف الثقافات والأديان والهويات الأخرى.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن الحوار المثمر والحقيقي لا يمكن أن يسترشد بالسلطات الحكومية. ولذلك يأسف الاتحاد الأوروبي لأن مقدمي مشروع القرار لم يستطيعوا تقبل ولو إشارة مقتضبة للأفراد والمجتمع المدني في سياق الحوار بين الثقافات والأديان في الفقرة الرابعة من الديباجة. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق متزايد حيال المبادرات التي تسعى إلى إرساء الأديان والقيم الدينية باعتبارها أركان عمل الأمم المتحدة. إن الحوار بين الأديان ليس سوى واحد من أبعاد مختلفة للحوار بين الثقافات. إن كلا من الحوار بين الأديان المختلفة وداخل الدين الواحد يجري بين الأفراد والمنظمات الدينية أو الزعماء الدينيين. ومن الممكن أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة، مع الدول الأعضاء، بدور تيسيري لتشجيع تهيئة الظروف اللازمة لإجراء ذلك الحوار، لكننا نرى أنها لا ينبغي أن تنظم هذا الحوار ولا أن تؤيد نتائجه. ولذلك لا ينبغي إضفاء طابع مؤسسي على الدين في إطار الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن الدول ينبغي أن تحترم صلاحيات الزعماء الدينيين والجماعات الدينية، فضلا عن الأفراد، في شؤون الدين والمعتقد، وينضم إلى توافق الآراء على أن يكون مفهوما أن الإشارة في الفقرة الثانية عشرة من الديباجة لا يمكن تفسيرها على أنها إشارة إلى دول تحاول التدخل في تلك الصلاحيات.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق أيضا حيال محاولات تصنيف الأفراد حصريا على أساس دينهم أو معتقدهم. في الواقع، يمكن أن يشكل الدين أو المعتقد جزءا من الهويات المتعددة للفرد، والحوار بين الأديان هو بالتأكيد أحد الأبعاد المختلفة للحوار. لكن من الأهمية بمكان أن ينعكس تنوع الهويات في جهود الحوار العالمية بأكملها. ويأسف الاتحاد الأوروبي أن مقدمَي هذه المبادرة لم يكونا مستعدَين لإدماج كل هذه الركائز الأساسية من أجل حوار حقيقي في النص، ويستطيع الاتحاد الأوروبي الانضمام إلى توافق الآراء فقط على أساس أنها مفهومة ضمنا. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يتمكن المقدمين الرئيسيين في العام المقبل من ترجمة هذه الشواغل بشكل أفضل في النص.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق أيضا في ما يتعلق بالفقرة ٧ من المنطوق، ولا سيما إشارتها إلى إعلان وبرنامج عمل مانيلا بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل

السلام والتنمية. وحيث أنه من المقرر أن تعتمد العضوية العالمية للجمعية العامة مشروع القرار، فإن الاتحاد الأوروبي يرى أنه كان من الأفضل لو تمت الإشارة إلى مؤتمر حركة عدم الانحياز والوثائق ذات الصلة في الديباجة. وفي حين نقدر أن مقدمي مشروع القرار خففا إلى حد ما شواغلنا حيال الفقرة ٧ من المنطوق، إلا أننا نود الإشارة إلى أنه لا ينبغي تفسير انضمام الاتحاد الأوروبي إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار على أنه إقرار بتأييد التوصيات الواردة في الوثائق التي اعتُمدت في ذلك المؤتمر، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة تشويه صورة الأديان.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أيضا مع القلق الإشارات في مشروع القرار إلى دور وسائط الإعلام في تعزيز الحوار بين الأديان. ورغم أن الاتحاد الأوروبي يقر بإمكانات وسائط الإعلام وأهميتها في تعزيز التسامح عن طريق المعارف وتبادل الخبرات، إلا أننا لا نريد أن تتلقى وسائط الإعلام تعليمات من الدول أو الأمم المتحدة بشأن ما ينبغي ولا ينبغي لها أن تفعله أو الحد من التدفق الحر للكلام والإعلام من خلال وسائط الإعلام. ولذلك يتمسك الاتحاد الأوروبي بتحفظاته حيال الفقرة ٥ من المنطوق.

وأخيرا، يشير مشروع القرار مرة أخرى إلى إمكانية إعلان عقد للأمم المتحدة للحوار بين الأديان والثقافات. ومثلما فعلنا في العام الماضي، أود أن أكرر تأكيد تشككنا بشأن هذه الفكرة. لا يعتقد الاتحاد الأوروبي أن عقدا كهذا سيساهم مساهمة كبرى في حوار حقيقي. والاتحاد الأوروبي يعارض، من حيث المبدأ، إعلان أيام أو أعوام أو عقود دولية جديدة لأن فعاليتها، في حالات كثيرة، كانت متدنية. ونرى أن الأهم هو التركيز على تنفيذ مبادرات قائمة وملموسة كيما يتسنى رؤية أثرها على الأرض.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبرى على تعزيز الحوار بين الثقافات، ولا سيما العمل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهي وكالة الأمم المتحدة الرائدة في تعزيز هذا الحوار، وكذلك على المبادرات الأخرى لتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل، مثل تحالف الحضارات.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.44/Rev.1، المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/65/L.44/Rev.1، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: الأردن، أفغانستان، إندونيسيا، أنغولا، جمهورية إيران الإسلامية، البحرين، البرازيل، بليز، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بيرو، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرأس الأخضر، السنغال، الصين، عمان، غرينادا، فيجي، كمبوديا، الكونغو، لبنان، مدغشقر، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، هندوراس، اليمن.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.44/Rev.1؟

اعتُمد مشروع القرار *A/65/L.44/Rev.1* (القرار ٦٥/١٣٨).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال؟

**البند ١٢٢ من جدول الأعمال** (تابع)

**التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى**

(ز) **التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية**

**مشروع القرار** (A/65/L.23/Rev.2)

(ق) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي**

**مشروع القرار** (A/65/L.43)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستيها العامتين ٦٣ و ٦٤ المعقودتين بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر، عقدت مناقشة بشأن البند ١٢٢ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (ب) إلى (ث).

أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا الذي سيعرض مشروع القرار A/65/L.23/Rev.2.

**السيد غاسبر مارتينس** (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): باسم جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية – أنغولا، البرازيل، البرتغال، تيمور – ليشتي، الرأس الأخضر، سان تومي وبرينسيبي، غينيا – بيساو، موزامبيق – يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/65/L.23/Rev.2، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية“، في إطار البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

إن جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية توحد بين ٢٤٠ مليون نسمة من ثمانية بلدان في أربع قارات. والدول الأعضاء في هذه الجماعة تضطلع بدور هام على الساحة الدولية في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والسوق المشتركة للجنوب ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه الجماعة تعزيز التعاون بين دولها الأعضاء من خلال العمل السياسي والدبلوماسي المنسق، لا سيما في إطار المنظمات الدولية، للتعبير على نحو أعمق عن مصالحها واحتياجاتها المشتركة في إطار المجتمع الدولي. وثمة هدف هام آخر نسعى جاهدين إلى تحقيقه ويتمثل في تكثيف التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول الأعضاء، وخاصة في قطاعات الصحة والتعليم والزراعة والإدارة العامة والتكنولوجيا وغير ذلك.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، تنخرط جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية بعمق في اتخاذ الإجراءات مع الشركاء الدوليين الآخرين، بما يكفل الأمن والاستقرار السياسي وممارسة المؤسسات الديمقراطية عملها بشكل طبيعي، كما في حالة جمهورية غينيا – بيساو، التي تشهد حالياً عملية صعبة لما بعد الصراع من خلال التشكيلة القطرية لبناء السلام بقيادة البرازيل.

ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة هذا العام يهدف إلى تعزيز التعاون بين جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وهيئاتها وبرامجها الأخرى، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد كانت لهذا التعاون أهمية فائقة لتنفيذ البرامج وإقامة الشراكات في مشاريع مكافحة الجوع والفقر ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدان الجماعة، مسهما بذلك في مساعدة تلك البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، مع تعزيز أوجه التآزر بين جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وهيئاتها وبرامجها الأخرى، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي لها أثر مباشر على البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

ويبرز مشروع القرار أيضاً أهمية قرار جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، الذي اتخذ في لواندا في أيار/مايو ٢٠٠٩، بإنشاء مراكز تفوّق لتدريب المدربين في مجال حفظ السلام بغرض مواصلة إسهامات الدول الأعضاء في الجماعة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وزيادة تعزيز تلك الإسهامات، حيثما أمكن.

أخيراً، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها السادسة والستين، تقريراً عن تنفيذ مشروع القرار الحالي.

وباسم الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، أود أن أعرب عن عميق امتناننا وتقديرنا للبلدان التي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

وختاماً، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى أننا استرشدنا في كل خطواتنا وجميع أعمالنا بمبدأ التضامن في ظل التنوع، وهو المبدأ الذي يشكل نبراسا للرئاسة الأنغولية لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل طاجيكستان لعرض مشروع القرار A/65/L.43.

**السيد أصلوف** (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): باسم الدول الـ ٥٧ الأعضاء في مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/65/L.43، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي“. وبعد تقديم مشروع القرار، انضمت إلى مقدميه البلدان الآتية: البوسنة والهرسك وبيلاروس وتايلند والجبل الأسود والفلبين.

إن نص مشروع القرار جاء نتيجة توافقية للمشاورات بين سائر أعضاء الأمم المتحدة. وإنني أشكر الأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات الوارد في الوثيقة A/65/382، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى“، الذي يسَّر كثيراً نظرنا في بند جدول الأعمال.

ويراعي مشروع القرار، في جملة أمور، رغبة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في مواصلة التعاون الوثيق في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والعلمية، وفي سعيهما المشترك إلى إيجاد حلول للمشاكل العالمية. كما يحيط علماً بالتقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وتولي المنظمة أهمية كبيرة لذلك التعاون وتعتزم تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة ووكالاتها من أجل تدعيم أوجه التآزر بين المنظمتين.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تبقى شريكاً مهماً للأمم المتحدة في المسائل المتصلة بالسلام والأمن وفي إذكاء ثقافة السلام على الصعيد العالمي. وقد اتخذت المنظمتان مختلف القرارات، بما فيها الاتفاق على مواصلة التعاون في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وحفظ السلام وبناء السلام، ومكافحة الإرهاب الدولي، ومناهضة التعصب الديني، بما في ذلك كراهية الإسلام، وتعزيز وحماية تمتع البشر كافة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية جميعها، والمساعدة الإنسانية، وبناء القدرات في مجال المساعدة الانتخابية، والاتفاق على تحسين آليات المتابعة ذات الصلة.

وكما تبين التجربة، فإن الأنشطة المشتركة المنبثقة عن التعاون الوثيق تتيح تبادلات أعمق وتفتح مجالات جديدة للتعاون. وزيادة التنسيق الوثيق تعزز عمل الأمم المتحدة. ولهذا، كان التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الأخرى أساسياً في السعي إلى تحقيق أهدافنا وتطلعاتنا المشتركة في السلام والرفاه الدوليين، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، كما وردت في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). ومنظمة المؤتمر الإسلامي مستعدة لاتباع نهج عملي لكفالة تنفيذ الأنشطة المتفق عليها بين المنظمتين. وتحقيقاً لذلك، تتطلع المنظمة إلى الدعم الكامل من جميع شركائنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): نشرع الآن في النظر في مشروعي القرارين A/65/L.23/Rev.2 و A/65/L.43.

تبت الجمعية أولاً في مشروع القرار A/65/L.23/Rev.2، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد بونتارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه بعد تقديم مشروع القرار A/65/L.23/Rev.2، انضمت إلى مقدميه البلدان الآتية: إسبانيا، أستراليا، ألبانيا، أندورا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، زامبيا، سانت لوسيا، سلوفينيا، السويد، صربيا، غامبيا، غينيا، فرنسا، فنلندا، فيجي، كرواتيا، كندا، الكونغو، لكسمبرغ، ليتوانيا، المغرب، موريشيوس، موناكو، ناميبيا، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.23/Rev.2؟

اعتُمد مشروع القرار A/65/L.23/Rev.2 (القرار ١٣٩/٦٥).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/65/L.43، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.43؟

اعتُمد مشروع القرار A/65/L.43 (القرار ١٤٠/٦٥).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البندين الفرعيين (ز) و (ق) من البند ١٢٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

## برنامج العمل

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أود أن أتشاور مع الأعضاء فيما يتعلق بتمديد عمل اللجنة الخامسة. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية والستين، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وافقت على توصية المكتب بأن تستكمل اللجنة الخامسة عملها بحلول يوم الجمعة، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ومع ذلك، فقد أبلغ رئيس اللجنة الخامسة رئيس الجمعية العامة للتو أن اللجنة لن تستطيع الانتهاء من عملها غداً الجمعة، الموافق ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الخامسة حتى يوم الثلاثاء، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.